والتبيين والنصب على معنى من وقال باب التمييز وهو في اللغة مصدر ميزه تمييزا فصل بعضه
من بعض ويقال له ايضا المميز والمبين والمفسر والتبيين والتفسير وفي الاصطلاح ما اشار اليه
المصنف رحمه الله بقوله هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات فقوله الاسم كالجنس دخل فيه
المنصوب احترز به عن المرفوع والمجرور وفيه ما علمته في الفاعل وقوله المفسر الخ احترز به عن الحال
فانه مبين لما انبهم من الهيئات على ما تقدم وهذا مبين لما انبهم من الذوات على معنى من وفيه
ما علمته في قوله انبهم من المسامحة في الحال قال بعض الشراح ومعنى المفسر لما انبهم من الذوات ان التمييز
انما جيء به لتبيين ذات الشيء المستبهم وحقيقته لانها كانت مستبهمة قبل التمييز نحو قولك عندي
من ومعي قفيز واشتريت عشرين لا تعرف حقيقة ذلك الا بالتمييز لان المقدار معلوم والكمية معروفة
وان الجنس مبهم لا يعرف فاذا قلت عندي من سمنا وقفيز برا واشتريت عشرين جارية ميزت ذات
الشيء المبهم وجنسه وحقيقته ولولا التمييز لم يعرف انتهى **قلت** وهذا انما يصدق على احد
قسمي التمييز لان التمييز على ما مشى عليه المحققون كابن هشام وغيره على قسمين الاول ان يكون
رافعا للابهام عن نسبة وهو نوعان محول وغير محول وغير المحول هو الواقع بعد ما يفيد التعجب
نحو ما احسنه رجلا والمحول اما محول عن الفاعل نحو ما مثل به المصنف رحمه الله من قوله **تصبب زيد**
عرقا وتفقأ بكر شحما وطابت نفس محمد نقلت الاضافة وحول الاسناد قصد المبالغة فنصبوا
ما كان فاعلا في الاصل على التمييز ورفعوا ما كان مجرورا بالاضافة على الفاعلية واما محول عن الابتداء نحو
اكثر منك مالا الاصل مالي اكثر ثم جعلت الياء بعد حذفها مبتدا واسند اليها الخبر وهو اكثر ونصب مال
على التمييز ويبدو لي فيما يظهر لي ان المثالين الاخيرين في كلام المصنف رحمه الله وهما قوله **زيد اكرم منك ابا وا**
جمل منك وجها فيقول الاصل ابو زيد اكرم منك ووجهه اجمل منك فحول الاسناد عن المضاف الى
المضاف اليه وجعل المضاف تمييزا فصار زيد اكرم منك ابا واجمل منك وجها ثم رايت هذا بعينه منقولا
لبعض الشراح وقال المكودي هو من تحويل الفاعل لان الاصل زيد كرم ابوه وجمل وجهه انتهى قال بعض الشراح
المشار اليه وفيه نظر لان التمييز الواقع بعد اسم التفضيل ان يكون فاعلا في المعنى كما في هذين المثالين الا انك
لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلا وجعلت التمييز فاعلا وقلت زيد كرم ابوه وجمل وجهه لصح انتهى ولعل
المكودي اراد بالفاعل الفاعل في المعنى والله اعلم ويكون التمييز محولا عن المفعول نحو قوله وفجرنا الارض عيونا الا
ان فجرنا عيون الارض ثم اوقع الفعل على الارض ونصب العيون على التمييز وهذا لم يذكره المصنف رحمه الله وقد
نص عليه ابن هشام وغيره ونقل بعض الشراح انه غير مذهب البصريين القسم الثاني من التمييز ان يكون رافعا
للابهام عن ذات وهو الواقع بعد واحد من اربعة اشياء احدها العدد الصريح وغيره فالصريح كاحد عشر
والعدد عشرة واخواتها والعشرين واخواتها الى المائة من ذلك ما مثل به المصنف رحمه الله بقوله **اشتريت**
عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة وغير الصريح وهو كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت الثاني
المقدار وهو اما مساحة كشبر ارضا واما كيل كقفيز برا واما وزن كرطل عسلا الثالث ما يشبه المقدار نحو
مثقال ذرة خيرا الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو خاتم حديدا وهذه الثلاثة لم يمثل لها المصنف رحمه الله
تنبيهان الاول اذا علمت ما ذكرناه من ان التمييز على قسمين فقول المصنف رحمه الله المفسر لما انبهم
من الذوات لم يشمل الا قسما واحدا كما تشهد له الامثلة السبعة التي ذكرها فان منها ما هو مبين لابهام النسبة
في الامثلة الثلاثة الاول والسادس والسابع ومنها ما هو مبين لابهام ذات وهو الرابع والخامس
وقد يعتذر عنه بان ذلك كله وهذا هو تقرير شيخنا في الصغرى ان التمييز في القسمين رافع للابهام عن ذات
ثم الذات المبينة اما مذكورة واما مقدرة فالمذكورة تكون في مفرد مقدار او غير مقدار وذكر القسم
برمته ثم قال واما التمييز للابهام عن ذات مقدرة فهو تمييز النسبة ثم قال وبيان ذلك ان قولنا طاب زيد

طاب زيد نفسا فيه ابهام مستتر عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات
اسند اليها الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا او مكانا او يسند الى ذات اخرى حقيقة او في ذاته تعلق
تسبب تمييز الطيب له فتذكر تلك الذات ولولا الابهام المستتر انتهى الثاني حكم التمييز النصب كما
تقدم والناصب له ان كان مبينا لابهام النسبة المسند من فعل نحو طاب زيد نفسا او شبهه نحو طيب
ابا وان كان مبينا لابهام الذات فناصبه تلك الذات اي الاسم المبهم قوله **ولا يكون** اي التمييز **الا نكرة** وما ورد
بصورة المعرفة فمؤول نحو قوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو واو انه زائدة الخ قوله **ولا يكون**
الا بعد تمام الكلام لانه فضلة من الفضلات فلا يتقدم على عامله سواء كان اسما او فعلا وندر تقديمه
على الفعل المتصرف قال الشاعر انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا **تنبيه** هذه
القولة ساقطة في كثير من نسخ الشراح ثابتة في نسخة المكودي واورد عليها سؤالا فقال ما ذكره صحيح
في غير المفسر للعدد واما المفسر له فقد ياتي قبل تمام الكلام نحو عشرين درهما عندي ثم انتقل الى بيان
المنصوب السابع وهو المستثنى في الجملة فقال **باب المستثنى** وفي نسخة باب الاستثناء والاول اولى
لان الكلام في المنصوبات والمستثنى منها كما ترجم في بقية الابواب بالمفعول والحال دون المفعولية والحالية
والمستثنى اسم مفعول من قولهم استثنيت الشيء استثنيه استثناء اذا اخرجته فهو مستثنى اي مخرج
منه والمستثنى اصطلاحا هو المخرج بالا او احدى اخواتها تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك فالمخرج بها
تحقيقا هو المتصل فانه بعض المخرج منه نحو قام اخوتك الا زيدا والمخرج تقديرا هو المستثنى في الاس
تثناء المنقطع نحو جاء القوم الا الحمير ومنه قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن فالظن وان لم
يدخل في العلم تحقيقا فهو في تقدير الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع
والمخرج من مذكور ما تقدم والمخرج من متروك نحو ما قام الا زيد التقدير ما قام احد الا زيد وقبل الكلام على
المستثنى تكلم على ادواته وكان الاولى تاخيرها فقال **وحروف الاستثناء ثمانية وهي الا وغير وسوى**
بكسر السين مع القصر وسوى بضمها مقصورة كهدى قال بعض الشراح وحكى بعضهم في المكسورة المد ايضا و
سواء بالمد والفتح **وخلا وعدا وحاشا** باثبات الالفين وفيها لغتان ايضا حاشى باسقاط الالف الثانية
وحاشا باثبات الثانية واسقاط الاولى فهذه الثمانية ترجع الى ستة لان سوى بلغاتها الثلاث ترجع
لشيء واحد وكذا حاشا ثم اعلم ان هذه الادوات منها ما هو حرف وهو الا بالاتفاق وحاشا عند
سيبويه ومنها ما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها ومنها ما هو متردد بين الحرفية والفعلية
وهو ثلاثة خلا عند الجميع وعدا وحاشا عند غير سيبويه فاطلاق المصنف رحمه الله عليها كلها حروفا فيه تسامح
بقي عليه اثنان من ادوات الاستثناء لم يذكرهما وسننبه عليهما اخر الباب ان شاء الله تعالى ولما كان الاستثناء
بالا هو الاصل قدم المصنف رحمه الله تعالى الكلام على المستثنى بها فقال **والمستثنى بالا ينصب اذا كان الكلام**
موجبا تاما اعلم ان المستثنى بالا اما ان يكون مستثنى من مذكور او لا والمذكور اما ان يكون قبله نفي او
شبهه فان لم يكن مذكورا سمي الاستثناء مفرغا وان كان مذكورا قبله نفي او شبهه سمي تاما غير موجب
وان لم يكن قبله شيء منهما سمي تاما موجبا بفتح الجيم ولكل منها حكم سننبه عليه ومعنى كونه تاما ان
يذكر المستثنى منه ومعنى كونه موجبا ان يكون مثبتا بان لا يتقدمه نفي ولا شبهه وقد اشار الى الموجب
التام بقوله **والمستثنى بالا ينصب** الخ اي يجب نصب المستثنى بالا اذا كان الكلام موجبا اي خاليا من
النفي وشبهه تاما اي ذكر فيه المستثنى منه سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا وقد مثل المصنف
رحمه الله للاول بقوله **قام القوم الا زيدا وخرج الناس الا عمرا** ولم يمثل للثاني ومثاله ما قدمنا من قولنا جاء
القوم الا الحمير فان قيل قد جاء الرفع في الكلام التام الموجب في قوله تعالى فشربوا منه الا قليل على قراءة الرفع
فالجواب انه غير موجب من حيث المعنى وفائدة الناصب للمستثنى بالا عند سيبويه واختاره ابن